ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 920- 929

مكافحة المشكلة العالمية للفساد "دراسة في احكام إتفاقية الأمم المتحدة"

"Combating the Global Problem of Corruption: A Study on the Provisions of the United Nations Convention."

"Mukāfaḥat al-mushkilah al-ʻĀlamīyah llfsād "dirāsah fī aḥkām Ittifāqīyat al-Umam al-Muttaḥidah"

د. بوكر رشيدة *
أستاذة محاضرة أجامعة عبد الحميد بن باديس_مستغانم
rachida.bouker@univ-mosta.dz

تاريخ إرسال المقال: 25- 01- 2024 تاريخ قبول المقال: 24- 02- 2024 تاريخ نشر المقال: 10- 03- 2024

الملخص:

يعد الفساد أفة إجتماعية وإقتصادية وأخلاقية جد خطيرة، أثارت قلق و مخاوف العديد من الدول خاصة النامية منها. فقد أضحى من أكبر الصعوبات التي تهدد الاستقرار الوطني وتعيق التنمية المستدامة، لتتحول الى ظاهرة دولية نطاقا ومضمونا وعواقبا. وبالتالي، لا يمكن تحقيق النجاح المأمول في مكافحتها ، إلا من خلال مضاعفة الجهود الدولية، وتعتبر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول اتفاق عالمي ملزم، مشكلة إطار شامل وأداة إرشادية شاملة أولى من نوعها على المستوى الدولي لقضايا مكافحة الفساد من خلال أربعة أركان رئيسية: الوقاية_ العقاب_ المعالجة_ التثقيف

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، الجهود الدولية، إتفاقية الأمم المتحدة.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 920- 929

Abstract:

Corruption is a highly serious social, economic, and ethical scourge that has raised concerns and fears, particularly in developing countries. It has become one of the major challenges threatening national stability and hindering sustainable development, transforming into an international phenomenon in scope, content, and consequences. Therefore, the desired success in combating corruption can only be achieved through intensified international efforts. The United Nations Convention against Corruption stands as the first binding global agreement, forming a comprehensive framework and a unique guiding tool at the international level for addressing corruption issues through four main pillars: prevention, punishment, treatment, and education.

Keywords: Combating Corruption, International Efforts, United Nations Convention

مقدمة:

يعد الفساد في القرن الواحد والعشرين افة عالمية الأثر، تدميرية النتائج على كافة المجتمعات، ويرجع دلك لعمق التاثير السلبي للفساد على جهود التنمية، إضافة الى تعارضه مع القيم الديمقراطية و تعطيله حكم القانون ، وفي ظل تنامي التوافق الدولي على ضرورة التكاثف من أجل مواجهة هده الظاهرة، ابرمت العديد من الإتفاقيات الدولية لمنع الفساد ومكافحته، وكان من أبرزها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي جاءت لتعبر عن قمة التوافق الدولي في مكافحة الفساد. والتي لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة تزايد القلق المتعلق بظاهرة الفساد، ونتيجة الجهود المتواصلة التي قادتها الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتعددة، فهل تم الوصول الى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة ممارسات الفساد بصورة فعالة؟

ولدراسة هدا الموضوع يكون من المناسب ان نرصد أولا الإطار المفاهيمي للفساد، تم نخوض فيما بعد في تحليل المراحل التي تستند عليها الإتــفاقية في إطار مكافحة الفساد، متبعين في دلك المنهج الوصفي التحليلي بغرض عرض مفاهيم هده الظاهرة، وتحليل إستراتيجيات مكافحتها في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد

نظرا لكون الفساد لم يعد جريمة فحسب بل تعداه كونه ظاهرة معقدة دات ابعاد سياسية وتقنية متعددة، وخلفيات إجتماعية و إقتصادية ، فإن تحديد مفاهيمه هو الخطوة الأولى من متطلبات مكافحته.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2024 المجلد: الثامن العدد: الأول ص.ص: 920- 929

المطلب الأول: التعريف بالفساد

حضي الفساد بإهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين في مختلف المجالات، وكدا من قبل المنظمات الدولية الرسمية ، والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث.

ورغم إختلاف الإتجاهات في وضع تعريف محدد له، إلا أنه غالبا ما حدد مفهومه في كونه الاستخدام السيء للمنصب العام أو النفود العام للحصول على مكاسب شخصية. . وهو التعريف الدي تبناه البنك الدولي, وكدلك فعلت منظمة الشفافية الدولية.

اما صندوق النقد الدولي فقد حدد الفساد من الناحية التطبيقية، معرفا إياه كونه مشكلة معقدة تشمل غالبًا عدة أطراف تعمل في الظلال.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعروفة باسم UNCAC فلم تورد تعريفا للفساد، إلا ان مشروعها الدي جاء قبل الصياغة النهائية لها من طرف الوفود المشاركة، تضمن ايضاحا له، في كونه المشاركة في أفعال تمثل انحرافًا عن أداء الواجب بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية، ويتضمن ذلك الإهمال المتعمد مع التوقع في تحقيق مكاسب شخصية في المستقبل أو السعي للحصول على فوائد، وكذلك قبول المزايا سواء كانت للفرد نفسه أو لصالح طرف آخر.

ومن جانبنا، نرى أن الفساد ظاهرة قديمة وإن تم تحليلها اقتصاديًا و سياسيا بشكل حديث. وأصبحت متغيرًا دوليًا. ثم أصبح من الواضح تأثير الفساد على التنمية، مما أدى إلى وضع العديد من التشريعات الوطنية والدولية للحد من تلك التجاوزات. يتعلق الفساد، مثلما يتعلق الاحتيال وغسيل الأموال، في المقام الأول بقضايا وسلوكيات إنسانية، وإذا كانت ممارسات الفساد عالمية، فإن تعريفها القانوني وتطبيقها يعتمدان على السياق الوطني الذي تتطور فيه، هدا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب فهما للأشكال المتعددة التي تنطوي تحت نطاقة، ومن تم يكون تعريف الفساد من الناحية القانونية كونه التصرف الذي يقوم به شخص مكلف بوظيفة محددة: عامة أو خاصة، بطلب أو قبول هبة أو عرض أو وعد بها، بهدف القيام بفعل أو تأخيره أو إغفاله، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ودلك في إطار وظائفه.

هدا وقد أعطت إتفاقية الأمم المتحدة ضمن بنودها الواردة في الفصل الثالث تحت عنوان التجريم و إنفاد القانون" صور الفساد ضمن طائفتين :

الطائفة الأولى تمثل الجرائم الأصلية: و تمثل الرشوة الإختلاس والتبديد إساءة إستغلال الوظيفة المتاجرة بالنفود الإثراء غير المشروع.

الطائفة الثانية: تمثل جرائم تبعية: وتتمثل في جريمة غسيل العائدات الإجرامية،الإخفاء، إعاقة سير العدالة.

المطلب الثاني: تدويل الفساد

على الرغم من أن الفساد كان مشكلا سائدًا في معظم المجتمعات حول العالم، إلا أنه تم التعامل معه تقليديًا من قبل الدول باعتباره قضية وطنية وتجريمه وفقًا للقوانين المحلية . ولكن مع توسع الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين، وتزايد ترابط الأنظمة الاقتصادية والمالية والسياسية في جميع أنحاء العالم، ازدادت مستويات الفساد عبر الحدود بشكل كبير. فإن عولمة الأعمال والتمويل فتحت فرصًا لتحقيق ارباح فاسدة، خاصة في الاقتصادات الناشئة.

يكون الفساد أعلى في الاقتصادات الناشئة، لأنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة للتعامل بشكل فعال مع قضايا الفساد . ومع ذلك، فإن أسباب ونتائج الفساد ليست مقتصرة على البلدان النامية. ففي عام 2006، تم الكشف عن أن شركة زيمنس SIEMENS، واحدة من أكبر شركات التصنيع في أوروبا، قد قامت بدفع رشاوى لمسؤولين حكوميين وموظفين مدنيين حول العالم لأكثر من عقد . كانت فضيحة الفساد "غير مسبوقة من حيث الحجم و الإمتداد الجغرافي" وشملت أكثر من 1.4 مليار دولار في رشاوى لمسؤولين حكوميين في آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط والأمريكتين. وكشفت وثائق بنما الشهيرة لعام 2016 أيضًا عن شبكات فساد عابرة للحدود استغلت النظام المالي العالمي على حساب التنمية البشرية . وهذا يظهر أن العديد من ممارسات الفساد في القرن الواحد والعشرين تتضمن عنصرًا أجنبيًا وتصبح أكثر تعقيدًا لاكتشافها على الصعيدين الوطني والدولي. لذلك، فإن مكافحة الفساد "ليست شيئًا يمكن تحقيقه بجهد فردي واحد".

يظل الفساد العالمي تحديًا أساسيًا للمجتمع الدولي. وفي هدا السياق أبرز الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر 2019 أن الفساد "يهدد رفاهية مجتمعاتنا ومستقبل أطفالنا وصحة كوكبنا. هدا ويشدد المكتب الأممي للمخدرات والجريمة UNODC على الطابع الواسع للفساد ويعدد تأثيراته ولعل اهمها: تقويض أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGS)؛ الخسائر الاقتصادية وفقدان الكفاءة؛ الفقر والتفاوت؛ الخسائر الشخصية والتهديد والإزعاج؛ عدم الكفاءة في القطاعين العام والخاص؛ فشل في التحكم في البنية التحتية؛ أنظمة اقتصادية وسياسية ملتوية؛ الإفلات من العقوبة والعدالة الجزئية؛ ارتفاع الشعبوية الليبرالية؛ الجريمة المنظمة والإرهاب؛ الضعف في قدرة الدولة؛ التصاعد والاضطراب؛ التغير المناخي والضرر البيئي؛ انتهاكات حقوق الإنسان؛لذا، لا يُعتبر الفساد مسألة بحد

ذاتها فقط، بل يفاقم أسباب ونتائج العديد من القضايا العالمية الأخرى المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والسلام والأمان.

المبحث الثاني: استراتيجية مكافحة الفساد في ظل إتفاقية الأمم المتحدة UNCAC

نظرا لخطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل وتاثيرات على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، ونظرا للصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، فأن الفساد لا يعد مجرد قضية في حد ذاتها، بل يفاقم أسباب ونتائج معظم القضايا العالمية المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والسلام والأمان، كما لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، إدا يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي تكلفة الفساد العالمي السنوية بما لا يقل عن 2.6 تريليون دولار، أو 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويُقدر أن الشركات والأفراد يدفعون مايقارب 1.5 تريليون دولار سنويًا في رشاوى ، مما يتطلب استجابة فعّالة التزامًا ومشاركة وتنسيقا بين الدول على الصعيدين الدولي والإقليمي والوطني لضمان التعافي على جميع الأصعدة.

وفي هدا الإطار، ظهرت الكثير من المبادرات على المستوى الدولي والإقليمي على شكل صكوك متعددة الأطراف لمنع الفساد ومكافحته، و لعل اهم هده الصكوك على الإطلاق هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: السياق التاريخي

تضاعفت الجهود الدولية في السنوات الأخيرة لمعالجة مشكلة الفساد. ومن المفترض أن الأمر متروك للحكومات الوطنية لمنع الفساد ومكافحته في بلدانها. ولكن هناك حاجة إلى تعاون دولي واسع النطاق لضمان أن تكون التدابير المعتمدة في مختلف البلدان، متسقة وعادلة وتعزز العلاقات الدولية ؛ وكذلك التأكد من أن الحكومات لديها الوسائل اللازمة لمعالجة مشاكلها الوطنية، والتي تفتقر إليها في كثير من الأحيان.

ومن بين هذه المبادرات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، وما تلاها من جهود لتنفيدها. والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005. و التي يمكن اعتبارها أول أداة عالمية حقيقية لمنع الفساد ومكافحته، مبنية على إجماع دولي واسع النطاق.

حيث تعمل الأمم المتحدة على منع الفساد والقضاء عليه منذ عقدين من الزمن. وقد انبثقت هده الإتفاقية من "إعلان فيينا"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العاشر والمنعقد في الثلاثي الأول من سنة 2000، والأعمال التحضيرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وبعد مرور سنة، رأت الجمعية العامة أنه من الأحسن أن يكون هناك صك قانوني دولي لمكافحة الفساد منفصل عن هده الوثيقة. وبعد ذلك وبوقت قصير، دعت الجمعية العامة فريق الخبراء الحكومي الدولي لدراسة مسألة الأموال المحولة بطريقة غير مشروعة، وإعادة هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية. وفي أول شهر من عام 2002، قررت أنه ينبغي للجنة المخصصة أن تتفاوض على اتفاقية واسعة و شاملة. وهو النهج الذي أمكن الموافقة عليه قبل نهاية سنة2003 .

حيث وافقت اللجنة المخصصة على مشروع الاتفاقية، وعرضته على الجمعية العامة التي اعتمدته في اكتوبر 2003. وقد تم تقديم الاتفاقية إلى مؤتمر توقيع سياسي رفيع المستوى كانت قد استضافته حينها حكومة المكسيك في ميريدا، ودلك في نهاية 2003. لتوقع حينها ازيد من تسعون دولة على الاتفاقية. وهو ما يجسد الأهمية التي تحظى بها معالجة الفساد في جميع أنحاء العالم.

تتكون هده الوثيقة من ديباجة و فصلا أول غطى الأحكام العامة، تليه 7 فصول تضمنت 71 مادة تعاملت مع نقاط مختلفة :

الفصل الثاني: التدابير الوقائية: خصص لتبيان السياسات التي يتوجب على الدول الأخد بها، و تفعيلها لمكافحة الفساد، فضلا عن التأكيد على دور المجتمع المدني ومنظماته في مجال الوقاية من الفساد.

الفصل الثالث: التجريم وإنفاد القانون: خصص لجملة من الأفعال الواجب تجريمها كجرائم فساد، فضلاعن قواعد المسؤولية للأشخاص الإعتبارية وتجريم المشاركة والشروع، وحماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين، وعواقب أفعال الفساد والتعويض عن الضرر.

الفصل الرابع: التعاون الدولي: خصص لقواعد تتعلق بالتعاون الدولي وتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليه والمساعدة القانونية المتبادلة.

الفصل الخامس: "إسترداد الموجودات": تضمن جملة من القواعد والتدابير لإسترداد الموجودات.

"المساعدة التقنية وتبادل المعلومات": تضمن الحديث عن التدريب والمساعدة التقنية وجمع المعلومات

الفصل السادس: المتعلقة بالفساد.

الفصل السابع: اليات التنفيد: تعرض لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية إضافة إلى الأمانة العامة.

الفصل الثامن: خصص للأحكام الختامية المتعلقة بتنفيد الإتفاقية وتسوية النزاعات، والتوقيع و التصديق والقبول والإقرار والإنضمام الى الإتفاقية والتعديل والانسحاب.

والجدير بالذكر، أن الفساد ظل سببًا رئيسيًا في تراجع الاقتصاد والحوكمة في العديد من الدول، على غرار الجزائر. فقد تميزت هده الأخيرة بالجراة في الإرادة السياسية وعدم التقاعس في وضع إطار مؤسسي وقانوني لاحتواء الفساد وفقًا للمعايير الدولية. فكانت من أولى الدول التي ضمت جهودها إلى المجتمع الدولي في مكافحته، ودلك بمصادقتها على هده الإتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 لسنة 2004 ، هدا وقد حرصت مند إنضمامها إلى الأتفاقية على تبنى منهج ثابت يرتكز على استمرار تطوير جهودها، ودعم العمل الدولي للتواكب مع الاتفاقية، وهو ما يظهر من خلال تتبع تشريعاتها ذات الصلة بمكافحة الفساد.

المطلب الثاني: مرتكزات إستراتيجية مكافحة الفساد في ظل إتفاقية الأمم المتحدة

تعترف ديباجة اتفاقية الفساد بأهمية التصدي للفساد لتوفير الحماية الكافية للديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة، متبنية في إستراتيجياتها اربع مباديء أساسية :

أولا: الوقايـــــــــــــــة

يمكن المحاكمة على الفساد بعد حدوثه، ولكن في المقام الأول، يتطلب الأمر الوقاية. لدلك اولت الإتفاقية إهتماما لدلك، فبالرجوع لنصوص الإتفاقية يمكن تقسيم التدابير الوقائية إلى نوعين: تلك المتعلقة بالقطاع العام، وأخرى متعلقة بالقطاع الخاص.

فبالنسبة للتدابير في القطاع العام، فتتضمن متطلبات (تتباين في درجات الالتزام) للدول لتطوير سياسات وممارسات مكافحة الفساد تتضمن:

أحكام ذات طابع عام نسبيًا تتعلق بمنع الفساد في قطاع العدالة. فضلا على إنشاء هياكل لمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية اللازمة لأداء مهامها، كما يُطلب أيضًا إنشاء نظم قائمة على الجدارة لاختيار الموظفين ودفع تعويضات كافية لهم، مع وضع مواثيق سلوك للمسؤولين العامين تتضمن تدابير لمكافحة تضارب المصالح، واتخاذ تدابير لتحسين الشفافية والمساءلة.

اما فيما يتعلق بضرورة تبني التدابير الوقائية في القطاع الخاص وعددها، انما يعكس التطور في النظرة الى الفساد خارج القطاع السابق" العام"، والدور الدي أصبح يلعبه في مجال المكافحة. على غرار تدابير تعزيز شفافية الشركات، وتحديد هوية الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين المشاركين في التأسيس، وإدارة الكيانات الاعتبارية.

ثانيا: متطلبات التجريم

صاغت الأمم المتحدة جملة من الإلتزامات المحتملة في وثيقتها، منها ماهو الزامي _بضرورة اعتماده_، ومنها ماهو اختياري _بضرورة النظر في اعتماده_، وبين هدا وداك صيغت أحكام مختلفة، ولعل من بين هده التدابير:

_ تحديد الممارسات المرتبطة بالفساد على مستوى القطاع العام والخاص، مثل الرشوة و الإختلاس المتاجرة بالنفود وإساءة استعمال الوظائف...وتجريمها كحد أدنى.

_وضع التدابير المتعلقة بالإجراءات الجزائية والتي تتعلق بملاحقة الموظفين وإمكانية فصلهم و ملائمة العقوبة مع جسامة الفعل، ومنع التقادم في جرائم الفساد، بالإضافة إلى القواعد الخاصة بتدابير التجميد والحجر والمصادرة والسرية المصرفية والقواعد الخاصة بحماية الشهود والضحايا والمبلغين.

ثالثا: معالجة الاثار المترتبة على جرائم الفساد

انطلاقا من أن الأساس في موضوع مكافحة الفساد هو ان التجريم وحده لا يكفي، ولا حتى الوقاية من الفساد لوحدها كافية، فإن الإتفاقية أرست نهجا متعدد المحاور، يقوم إضافة الى ماسبق تبيانه الى ضرورة معالجة اثار جريمة الفساد عن طريق إقرارها لنظام التعويض عن الضرر الناتج عن أفعال الفساد (المادة 35)

فالتعويض وفقا للإتفاقية، يكون عن طريق إسترداد الموجودات ودلك بحسب الفصل الخامس منها، من خلال حث الدول على وضع تشريعات في هدا الإطار تتضمن تدابير خاصة بالمؤسسات المالية واعتماد فروعها في الدول، بمنع تأسيس البنوك التي تكون غير خاضعة للرقابة، بالإضافة إلى تكيف التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجزائية والإدارية بما يتلائم مع النظام القانوني الداخلي والتعاون الدولي، مما يؤدي إلى إتاحة المعلومات حول العائدات، وتوفير الغطاء القانوني اللازم لأجل التجميد والحجز والمصادرة، مع وضع أجهزة إستخبراتية مهمتها الرقابة المالية.

رابعا: التثقيف والتوعية

يعتبر موضوع التوعية والتثقيف بمخاطر واضرار الفساد وأشكاله والتشجيع على محاربته، أمرا له أهميته القصوى، في أي تخطيط إستراتيجي لمكافحة الفساد، ففي غياب الوعي المجتمعي العام لأثار آفة الفساد الخطيرة على الجميع، وتثقيف كافة فئات المجتمع على محاربة هده الآفة، ستظل جهود مكافحة الفساد منقوصة وتنقصها الفعالية، لدلك فإن نقطة البدء في عملية المكافحة تبدأ في حملات التثقيف والتوعية للمواطنين، خاصة ولكافة شرائح المجتمع عموما بمخاطر الفساد وتبعاته واشكاله ومحاربته، ودلك بمقتضى المادة 13 من الإتفاقية والمواد الآخرى دات الصلة.

الخاتمة:

من خلال ماسبق، يتضح أن الفساد مشكلة عالمية في نطاقها ومضمونها وعواقبها، تؤثر على العالم النامي والمتقدم على حد سواء. ولهذا السبب، هناك تزايد في الجهود الدولية لمواجهتة في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه المبادرات الدولية مبادرة الأمم المتحدة. إذ تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي أول أداة قانونية ملزمة على مستوى عالمي لمكافحة الفساد والمسائل المتصله به. بنيت على توافق دولي واسع، تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد. وتعتبر هذه الاتفاقية محل آمال كبيرة حظيت بدعم هائل من قبل الدول والقطاع الخاص الدولي ومنظمات المجتمع المدني.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. يأخذ الفساد أشكال مختلفة، تجتمع جميعها في تاثيراتها السلبية على جهود التنمية.
2. اتفاقية الأمم المتحدة هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا والجامع الدي يهدف الى تعزيز التدابير الرامية الى منع الفساد ومكافحته.
3. تلزم اتفاقية الأمم المتحدة ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء عدة التزامات ومعايير مشتركة، يجب تنفيذها أو دمجها في النظم القانونية المحلية الخاصة بها. بهدف تحقيق ذلك، تحاول الاتفاقية وضع معايير دنيا لتكون قياسية، يمكن استخدامها من قبل الدول ضمن نظامها القانوني المحلي.
4. تستند الإتفاقية في إستراتيجيتها لمكافحة الفساد إلى أربعة ركائز أساسية : الوقاية ، العقاب المعالجة، التثقيف

ومن التوصيات التي يمكن اقتراحها :

1. التركيز على التنفيد الفعال للإتفاقية بدل تقييم مجرد اعتماد تشريعات مكافحة الفساد.
2. تكثيف التعاون الدولي من خلال المصادقة على الإتفاقيات التي تعنى بمكافحة الفساد.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المقالات

1. د. مسلول مازن. الفساد الإداري . مجلة النبأ. العدد 80، 2006، ص 3 .
2. د. أحمد ابن عيسى، الاليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 2 ، المركز الجامعي صالح أحمد بالنعامة. معهد القانون والعلوم السياسية. 2015
3. د. بوزار صفية، معضلة الفساد و الاليات المقترحة للحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد ، المركز الجامعي تيبازة ، المجلد 2 ، العدد13،.

ثانيا: المواقع الإلكترونية
.1 PEYTON, , & BELASEN, A. (2014). CORRUPTION IN EMERGING AND DEVELOPING ECONOMIES: EVIDENCE FROM A POOLED CROSS-SECTION. EMERGING MARKETS FINANCE AND TRADE, 48(2), 29-43. AVAILABLE ON THE FOLLOWING WEBSITE HTTPS://DOI.ORG/10.2753/REE1540-496X480202 ACCESSED 15/07/2023
.2 TRANSPARENCY INTERNATIONAL. (2019A). 25 CORRUPTION SCANDALS THAT SHOOK THE WORLD. AVAILABLE ON THE FOLLOWING WEBSITE : HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/EN/NEWS/25-CORRUPTION-SCANDALS#SIEMENS ACCESSED 15/07/2023
.3 VENARD, B. (2018). LESSONS FROM THE MASSIVE SIEMENS CORRUPTION SCANDAL ONE DECADE LATER. AVAILABLE ON THE FOLLOWING WEBSITE HTTPS://THECONVERSATION.COM/LESSONSFROM-THE-MASSIVE-SIEMENS-CORRUPTION-SCANDAL-ONE-DECADE-LATER-108694 ACCESSED 15/07/2023
.4 TRANSPARENCY INTERNATIONAL. (2019A). 25 CORRUPTION SCANDALS THAT SHOOK THE WORLD. AVAILABLE ON THE FOLLOWING WEBSITE: HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/EN/NEWS/25-CORRUPTION-SCANDALS#SIEMENS ACCESSED 15/07/2023
.5 UNODC. (2019B). EFFECTS OF CORRUPTION. AVAILABLE ON THE FOLLOWING WEBSITE: HTTPS://WWW.UNODC.ORG/E4J/EN/ANTI-CORRUPTION/MODULE-1/KEY-ISSUES/EFFECTS-OFCORRUPTION.HTML

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

'awla: almaqalat

1. d. maslul mazin. alfasad al'iidariu . majalat alnaba'a. aleadad 80, 2006, s 3 .
2. da. 'ahmad aibn eisaa, alaliaat alqanuniat alduwaliat walwataniat limukafahat alfasadi, majalat alqanun waleulum alsiyasiatu, aleadad 2 , almarkaz aljamieiu salih 'ahmad bialnaeamati. maehad alqanun waleulum alsiyasiati. 2015
3. du. buzar safiat, muedilat alfasad w alaliaat almuqtarahat lilhadi minhu, majalat alaiqtisad aljadid , almarkaz aljamieiu tibazat , almujalad 2 , aleadadi13,.